# واقع النزوح في شمال شرقي سوريا

الكاتبة : أحلام حسن

www.asocenter.org
info@asocenter.org
(+964) 751-4413372

## مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

**هي مؤسسة بحثية تغطي مجالاً إقليمياً واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.**

**يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعنى بالمنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.**

**انطلاقاً من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ليكون مركزاً للتفكير وصنع السياسات العامة محلياً وإقليمياً وإعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.**

**حقوق النشر محفوظة ٢٠٢٠**

## المحتويات


مقدمة ..... ٤

لمحة عامة عن النزوح في عموم سوريا ..... ٤

واقع النزوح في المخيمات..... ٥

واقع النزوح في المدن والقرى (المجتمعات المضيفة):..... ٧

التحديات:..... ٨

أولاً: الاقتصادية (المعيشية): ..... ٨

ثانياً: الصحية (النفسية والجسدية): ..... ٨

ثالثاً: التعليم: ..... ٩

رابعاً: تحديات أخرى:..... ١٠

ردود الفعل الدولية والمحلية:..... ١٠

دور ومسؤولية أطراف النزاع:..... ١١

تداعيات النزوح: ..... ١١

الاستنتاجات والتوصيات: ..... ١١

المراجع ..... ١٣

## مقدمة

أفرزت الثّورة السّوريّة، منذ بداية انطلاقها في آذار/ مارس ٢٠١١، مجموعة من التّحديات والمشاكل الاجتماعيّة والسّياسيّة والمدنيّة، كان أبرزها، وأكثرها وطأة على حالِ السّوريين، ملفّ النّزوح الدّاخليّ، والّذي امتدّ على نحوٍ كارثي، نتيجةً للصراعات العسكرية المستمرة في الساحة السورية، بين العديد من القوى والأطراف المحلية والدولية، والتي أدت إلى موجات نزوح كبيرة نحو المدن والقرى التي تشهد أوضاع مستقرة نسبياً، فضلاً عن اللجوء خارج البلاد.

ساهمت المنظمات المدنيّة السّوريّة، وفقاً لإمكانياتها المحدودة المتوفّرة، في الحدِّ من بعض تداعيات النزوح السّوري، والّتي لم تكن بالمستوى المطلوب، إنّما كانت ملائمة لطبيعة الموارد المتوفّرة لدى المنظّمات، وخصوصاً في المناطق الّتي خرجت عن سيطرة النظام السّوري، أو تلك الّتي لا يملك فيها النظام قُدرة على التحكّم الأمني والعسكري بها، مثل مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة في شمال وشرقي سوريا، الّتي تضمّ نحو ١٥ مخيّماً منظّماً، يأوي أكثر من نصفِ مليون نازح سوريّ.

أثّرت الهجمات العسكريّة التّركيّة إلى جانب فصائل عسكريّة سوريّة، أغلبها راديكاليّة، على حال النّزوحِ في مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة؛ إذ أدّت عمليات (درع الفُرات- غصن الزيتون- نبع السّلام) الّتي استهدفت المدن والبلدات ذات الغالبيّة الكرديّة أو الّتي تقع ضمن المجال الحيوي الكرديّ في سوريا، إلى نزوحِ مئات آلاف المدنيين من المدن والبلدات الحدوديّة، باتّجاه المناطق الّتي تقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطيّة، وتَبعُد عن الحدود السّوريّة- التركيّة، والّتي تحوّلت إلى مخيّمٍ كبير يأوي النّازحين في الخيم وفي المدارس التعليميّة.

يكابد النازحون شتى أنواع المعاناة في واقعهم المعيشي، في ظروف مأساوية، وأوضاعٍ مزرية في القطاعات كافة؛ الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وسط افتقارٍ شديدٍ للخدمات الأساسية، وتفاقمٍ متزايدٍ للاحتياجات، سواء في المخيمات أو في المدن والقرى المضيفة.

وعلى الرغم من المساحة الواسعة لعمل المنظمات المدنية؛ الدولية والمحلية، في مختلف القطاعات، إلا أنها لم تستطع عبر برامجها ومشاريعها أن تلبي احتياجات النازحين، ولا يزال الدعم المُقدَّم على كافة الأصعدة غير متناسبٍ مع الأعداد المتواجدة، فضلاً عن تزايدها المستمر، سواء في قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش أو قطاع المياه والصرف الصحي وقطاع المأوى "تأمين الخيم للمخيمات العشوائية" والتعليم والحماية، ومؤخّراً، القطاع الطبي بسبب ظهور جائحة كوفيد-١٩.

## لمحة عامة عن النزوح في عموم سوريا

الأزمة السورية إحدى أكبر الأزمات الإنسانية وأكثرها تعقيداً اليوم. وبالرغم من انحسار العمليات العسكرية إلى حدٍ كبير في بعض المناطق، إلا أن عدد النازحين داخلياً بلغ ٦,٢ مليون شخص، ولا تزال الاحتياجات الإنسانية في سوريا هائلة من حيث الحجم والشدة والتعقيد، مع استمرار وجود مخاطر كبيرة على صعيد الحماية في عدد من المناطق. هناك حوالي ١٢,٨ مليون شخص بحاجةٍ إلى مساعدات إنسانية، منهم ٥,٢ مليون شخص بحاجة ماسة للدعم داخل سوريا، من بينهم أكثر من أربعة ملايين طفل. كما أن نصف مليون طفل في سوريا يعانون من سوء تغذية مزمن وفق إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[١].

ولا تُشكّلُ أرقام النازحين هذه، والإحصائيات الّتي تصدر في فترات مُتباعدة عن حجم النّازحين الّذين يعيشون في المخيّمات أو الّذين اندمجوا مع المجتمعات المضيفة، واستقرّوا في منازِلَ سكنيّة، الأرقام النِهائيّة أو الثّابتة للنازحين؛ إذ أنّ هذه الأرقام مُتغيّرة وغير ثابتة، ومرتبطة، بصورةٍ مباشرة، بالتّحولات العسكريّة وأحياناً الاقتصاديّة المعيشيّة الّتي تطرأ في بعض المدن والبلدات السوريّة.

[١] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيئة العمل. https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278bc.html

تُفرِزُ كلَّ عمليّة عسكريّة تُحدثها الأطراف المُختلفة المُشاركة في الصّراع السّوري، موجة جديدة من النّزوح، والّتي غالباً ما ترتكزُ في منطقتين أساسيتين؛ منطقة سيطرة المُعارضة السّوريّة المدعومةِ من أنقرة، ومناطق الإدارة الذّاتيّة وقوات سوريا الديمقراطيّة؛ فمنذ عام ٢٠١٨، ازدادت أوضاع النّازحين، بشكلٍ كبير، نتيجةً للهجمات التركيّة الّتي استهدفت المدن الكرديّة في سوريا.

إلى جانبِ ذلك، ثمّة عمليات نزوحٍ مُتكرّرة لبعض الجماعات المدنيّة السّوريّة؛ على سبيل المثال، كانت مُدن سري كانييه/ رأس العين في محافظة الحسكة وتل أبيض/ كري سبي، منطقة مستقرّة، يعيشُ فيها آلاف النازحين السّوريين، لكن بعد أن تعرّضت لهجمات تركيّة، تحوّلوا إلى نازحين مُجدداً. بصورةٍ أوضح، لا يملك النازحين السوريين منطقة استقرار واضحة، ويعيشون في المناطق الّتي تكون مستقرّة جزئياً بشكلٍ مؤقّت وهم معرّضون للنزوح مرّة ثانية، طبقاً للتحوّلات السياسيّة والعسكريّة الّتي تشهدها البلاد.

وفي هذا السّياق، فإنّ النّازحين السّوريين في الداخل، ليسوا نازحين مستقرّين، بل يُمكن أن يُطلق عليهم صفة النّازح المتحرّك، الّذي يُحدّد الصّراع مكانه، وإقامته، وطبيعة نزوحه. لذا؛ هناك حاجة لاستمرار الدعم للسكان النازحين وإعادة الإعمار على نطاق واسع للسماح بالعودة المستدامة. وأعداد النازحين الذين يبحثون عن المأوى في أماكن إقامة مؤقتة ومخيمات جماعية ارتفع بنسبة ٤٢٪ خلال عام واحد وبلغ ١,٢ مليون هذا العام. وبحسب معطيات الأمم المتحدة فقد خلّفت تسعة أعوام من الصراع آثاراً مدمّرة على السوريين: ٦٤٪ من المستشفيات و٥٤٪ من مراكز الرعاية الصحية الأولية فقط كانت تقوم بوظائفها بشكل كامل حتى نهاية العام الماضي. ونحو ٧٠٪ من العاملين في القطاع الصحي تركوا بالبلاد[٢].

في شمال شرقي سوريا، يعيش نحو ١٠٠ ألف شخص في المخيمات، هؤلاء لا يحصلون على الخدمات الأساسية وتنحسر آمالهم في العودة الفورية إلى منازلهم. وفي المناطق الأخرى، يعتمد الكثير من السوريين الذين انقلبت حياتهم رأسا على عقب بسبب الصراع على المساعدات الإنسانية لإطعام أُسَرهم بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة[٣].

ومن المتوقع حسب السياق الحالي، ووفق التقارير الدولية أن يبقى النازحون سواء في المخيمات أو المجتمعات المضيفة، يعانون من نقص الخدمات الأساسية حتى في عام ٢٠٢١، وخاصةً بعد ظهور جائحة كوفيد-١٩، وتداعياتها الاقتصادية العالمية التي أثرت كثيراً على حجم الدعم الإنساني المقدم للنازحين.

## واقع النزوح في المخيمات

يعيشُ النازحون في ظلّ ظروف إنسانيّة بالغة التّعقيد على كافّة الأصعدة والمستويات، ولا تسهم الجهود المبذولة من قبل السلطات المحليّة والمنظّمات الدوليّة والمحليّة، ذاك أنّ حجم الاستجابة والمساعدات المقدّمة لا يتناسب مع حجم الاحتياجات الهائلة، فضلاً عن أنّ التزايد المستمرّ في أعداد النازحين، تقوّض من مساعي السلطات المحليّة في الحدّ من الصعوبات الموجودة، وتوفير أدنى مقومات العيش الكريم.

لا تتمكّن الإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة في شمال وشرقي سوريا، والمنظّمات الدوليّة والمحليّة المعنيّة بالشؤون الإنسانيّة والإغاثيّة من توفير ظروف إنسانيّة ملائمة للنازحين، ولا تتمكّن من توفير الغذاء والمياه بشكلٍ سليم لهم في المخيّمات، وهذا ما يخلّف، أحياناً، ضحايا نتيجة سوء الظّروف الإنسانيّة.

ما زال في مخيم الهول لوحده قرابة ٤٠,٠٠٠ طفل ينحدرون من أكثر من ٦٠ بلداً، وهم يفتقرون للخدمات الأساسية ويضطرون لتحمّل قيظ الصيف والصدمات الناجمة عن العنف والتشرّد[٤].

---

[٢] الأمم المتحدة: هناك حاجة إلى ٨,٥ مليار دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في سوريا ودعم اللاجئين في المنطقة https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050791

[٣] الأمم المتحدة: هناك حاجة إلى ٨,٥ مليار دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في سوريا ودعم اللاجئين في المنطقة https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050791

[٤] المرجع السابق.

وفي آب/ أغسطس وخلال أقل من أسبوع، حدثت أربع وفيات لأطفال دون سن الخامسة بسبب مضاعفات مرتبطة بسوء التغذية، في حين حدثت الوفيات الأخرى بسبب الجفاف الناجم عن الإسهال، وقصور في القلب، ونزيف داخلي، ونقص السكر في الدم[٥].

كما أنه ثمّة نقص في أجهزةِ التدفئة والوقود والمواد الأساسيّة والأغطيةّ، في كلٍّ مخيمات النّزوح في شمال شرقي سوريا، وخاصة المخيمات الّتي أُنشئت حديثاً؛ مثل مخيم واشوكاني ومخيم رأس العين في مدينة الحسكة وريفها، ومخيم تلّ السمن في ريف مدينة الرقة، الّتي لم يتمّ تجهيز خدمات الصّرف الصّحي والأرضيّة الأسمنتيّة لتُلائِمَ فصل الشّتاء، فضلاً عن القطّاع الصّحي المهمّش في المخيّمات، الّتي تُنذِرُ باحتماليّة تفشّي الأمراض والأوبئة المُعدية.

كان تفشّي جائحة فايروس كورونا، سبباً إضافياً في تراجع مستوى الخدمات المُقدّمة من المنظّمات الدوليّة الإنسانيّة والمنظّمات المدنيّة المحليّة داخل المخيّمات.

ولا يخصُّ نقص الخدمات، والاهتمام، والظروف المعيشيّة في المخيّمات، كلّ التّحديات الّتي تواجه قطّاع المخيّمات في شمال وشرقي سوريا؛ إذ أنّ قطاع التعليم في شمال شرقي سوريا، يُعدُّ مماثلاً للقطاعات الأخرى؛ فثمة نقص حاد، وافتقار للموارد والخدمات التعليمية المقدمة للنازحين، وعلى وجهِ الخصوص لدى الأطفال حديثي التّعليم، من قِبل المنظمات المدنية، التي تركز على القطاع الإغاثي والصحة، وتهمش التعليم.

في المحصلة، غالبية الأطفال المتواجدين ضمن المخيمات ومراكز الإيواء لا يحصلون على حقهم في التعليم الرسمي، وذلك يعود لهشاشة الخدمات التعليمية التي تقدمها المنظمات المدنية، في ظل غياب الدولة والجهات المسؤولة عن توفير ذلك[٦].

من الصعب تحديد الوضع التعليمي للنازحين بالتفاصيل والدقة، حيث أدى هذا النزوح إلى إنهاك نظم التعليم المتعثرة أصلاً في عموم سوريا وخاصة شمال شرقي سوريا نظراً للحرب الدامية منذ سنوات عديدة، فالتعليم مرَّ بعدة أشكال وهيئات في مناطق شمال شرقي سوريا حيث تعدّدت المناهج التعليمية فيها، مع تعدد القوى العسكرية المسيطرة عليها، وجراء ذلك حرّم مئات آلاف الأطفال منها وخاصة فئة النازحين.

الظروف المادية الصعبة تلعب دورها في الحرمان من التعليم، حيث يضطر كثير من الأطفال للعمل بدل الذهاب للمدارس من أجل إعانة عوائلهم مادياً، مما أدى إلى انتشار ظاهرة (عمالة الأطفال) مؤخراً في المنطقة، جراء صعود وتيرة النازحين.

فضلاً عن أنّه يوجد تقييد لحركة النازحين في بعض المخيمات، حيث يعيش نحو ٩٠ ألف سوري وعراقي ورعايا دول ثالثة لديهم روابط أسرية مزعومة مع داعش في مخيمات النزوح المكتظة مثل مخيم الهول، ولا يزال نحو ٨٥ ألف طفل من أكثر من ٦٠ دولة محتجزين في مخيمات يسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد)[٧]. وهذا ما يفقد النازحين إمكانيّة الحصول على التّعليم في المدارس أو المعاهد أو الجامعات خارج المخيّمات.

السلطات تسمح في بعض المخيمات للسكان بالمغادرة مؤقتاً، ويبدو أن درجات الحرية متباينة من مخيم لآخر. تحظر السلطات بشكل كامل تنقل العائلات السورية التي لها أقارب يُشتبه في انتمائهم إلى داعش، بحسب ما قالته العائلات نفسها وسلطات المخيمات في الصحف والأخبار التلفزيونية.

في سياق آخر؛ الكثير من النازحين لا يملكون وثائق شخصية (هويّة)، وفي ظل الغموض الذي يكتنف سُبل المغادرة، بات سكان المخيمات مُجبرين على التعامل مع المهربين لمغادرة المخيمات أو الحصول على رعاية صحية أو الالتحاق

---

[٥] وفاة ثمانية أطفال في مخيم الهول في شمال شرق سوريا في أقل من أسبوع https://uni.cf/3mUEDPg

[٦] حسب الآراء الواردة في الجلسات التي أجرتها مركز آسو مع مشاركين يعملون في المجتمع المدني

[٧] مفوضية حقوق الإنسان تحث الدول على مساعدة رعاياها العالقين في المخيمات السورية https://news.un.org/ar/story/2020/06/1056982

بعائلاتهم. لم تُثبت السلطات والجهات الدولية بالشكل الكافي أن تقييد حركة هؤلاء الأشخاص، ضرورة، لها أسباب أمنية شرعية أو أي أسباب أخرى[٨].

يستضيف مخيم عين عيسى بمحافظة الرقة السوريين والعراقيين وعائلات المشتبه بأنهم مقاتلين أجانب من داعش. توفر أقصى درجة من حرية الحركة للسكان السوريين. يستطيع السوريون بعد الحصول على إذن الذهاب إلى السوق، والقيام بزيارات، وطلب العلاج في المراكز الطبية كما هو مطلوب. مع ذلك، فرضت السلطات حظراً كاملاً على المغادرة العائلات العراقية والعائلات الأجنبية الأخرى التي يشتبه في أن أقاربها من داعش. في مخيم السد (المعروف أيضاً بالعريشة)، والذي يستضيف العائلات النازحة من سوريا، كانت القيود أكثر صعوبة. بالنسبة للإجازات والزيارات المؤقتة، يحصل السكان على تصريح خروج مؤقت فقط إذا تمكنوا من إثبات حاجة طبية شديدة أو تم تسجيلهم في الجامعة المحلية. يمكنهم فقط المغادرة يومين من الأسبوع بعد تحمل تكلفة الحصول على الإذن والنقل. تحدد سلطات المخيم عدد السكان الذين يمكنهم مغادرة المخيم بـ ٣٠ شخصا في كل يوم. يستضيف مخيم الهول، الذي تديره "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" وسلطات الإدارة الذاتية، سوريين وعراقيين، بمن فيهم عائلات المشتبه أنهم عناصر في داعش. عائلات عناصر داعش المشتبه بهم غير مسموح لها بمغادرة المخيم، رغم أن سلطات المخيم تزودهم بتصاريح مؤقتة للزيارات الطبية.[٩]

ويشكل الأطفال ثلثي سكان المخيم، ماتزال الاحتياجات الطبية كبيرة، بما في ذلك رعاية صحة الأم والطفل، وطب الأطفال، والجراحة، والصحة العقلية وإعادة التأهيل البدني والأمراض المزمنة، ومن المؤكد تعرض السكان النازحين لصدمات متكررة وضغوط شديدة.[١٠]

تقدم منظمة الصحة العالمية دعم للقطاع الطبي بعد ظهور جائحة كوفيد-١٩، وتستخدم "منظمة الصحة العالمية" بشكل أساسي معبر (اليعربية) لإمداد المنطقة بالمساعدات الطبية.

لعديد من الأسباب فالبنية الطبية التحتية هشة وضعيفة، والمنطقة تعاني من نقص في المواد الطبية من أجهزة ومعدات، رغم أن فايروس كوفيد-١٩ حصدت آلاف الأرواح في المنطقة عامة والاصابات تتزايد يومياً وامكانيات التصدي لاتزال ضعيفة وغير مجدية.

## واقع النزوح في المدن والقرى (المجتمعات المضيفة):

إن النازحين ضمن المدن والقرى (المجتمع المضيف)، لا يتلقون المساعدات الإنسانية إلّا نادراً، وعلى نحوٍ ضئيل، وتكون غير كافية لسد احتياجاتهم، مثال على ذلك "في الشتاء تم توزيع مواد التدفئة الشتوية ولكن اقتصرت على المخيمات فقط، بينما لم يقدم شيء للنازحين ضمن المدن والقرى"، ويعزا ذلك إلى سياسات التمويل التي تفرضها المنظمات المانحة، وكون المخيمات والمراكز تحوي الأشخاص ذو الحاجة الأكبر حسب نظرهم، ولكن هذا الشيء ليس صحيحاً، فالنازحين ضمن المدن أيضاً بحاجة إلى تلقي المساعدات وتوفير فرص العمل لهم في أسوء الأحوال، فهم نازحون قسراً وقد تركوا ورائهم جميع ممتلكاتهم وأرزاقهم، وهذه معضلة لم يتوقف عليها الجهات المعنية والمؤسسات المدنية إلى الآن[١١].

بالمقارنة ما بين نازحي المخيمات والمجتمع المضيف فأنَّ أوضاع الأخيرة تعد جيدة نوعاً ما مقارنة مع الأولى، لكنهم أيضاً يعتبرون تحت خط الفقر. عدا عن أنهم يسكنون في بيوت لا الخيم ويعتبرون محظوظين جراء هذا الامتياز. ومنهم من يعملون من الصباح وإلى المساء في سبيل تأمين معيشتهم وأجار بيوتهم الرديئة، والكثير منهم يعانون جملة من الصعوبات، فمنهم من يعمل في الأسبوع يومين ومنهم من يعمل ثلاثة أيام فقط.

---

[٨] سوريا: آلاف النازحين محتجزون في مخيمات https://www.hrw.org/ar/news/2018/08/01/320721
[٩] سوريا: آلاف النازحين محتجزون في مخيمات https://www.hrw.org/ar/news/2018/08/01/320721
[١٠] شمال شرق سوريا: الملايين يواجهون نقص المياه والخدمات الصحية المعطلة. https://bit.ly/3puDlMn
[١١] استناداً إلى الآراء التي جرت بين أعضاء المنظمات في جلسات حوارية أجرتها مركز آسو مؤخراً

البعض من النازحين القاطنين ضمن المدن من الذين كانوا موظفين عند الإدارة الذاتية والحكومة السورية، قد تم تأمين وظيفة لهم في المدن التي نزحوا إليها، ولكن الراتب يعد ضئيلاً مقارنة مع المستلزمات المعيشية، من مسكن وملبس وغذاء، أن فئة هؤلاء النازحين يعانون من ضغوطات اقتصادية صعبة جراء غلاء الأسعار نتيجة تدهور الليرة السورية مع قيمة العملات الأجنبية[١٢].

في الوضع الصحي، النازحين ضمن المدن كذلك يعانون من الكثير من الأمراض الجراحية والمزمنة، لكن لا يتم استهدافهم لا من قبل المنظمات المدنية ولا الجهات المسؤولة، ومن المشاكل والصدمات النفسية جراء الحرب والتهجير والفقدان والقتل، ولكن يهملون أنفسهم، ويتجهون إلى أمور أكثر أهمية بالنسبة لهم وهو "كيفية تأمين قوت يومهم واحتياجات أطفالهم المعيشية"، كونهم لا يملكون ثمن المعالجة النفسية في ظل ظروفهم العصيبة[١٣].

## التحديات:

### أولاً: الاقتصادية (المعيشية):

إن الواقع الاقتصادي المعيشي للنازحين واقعٌ مزري، ولا يملك النازحون الخدمات، باستثناء المساعدات المقدمة إليهم، ولا تلبي لديهم أبسط الاحتياجات اليومية، بعد أن فقدوا كل ممتلكاتهم وأرزاقهم. ويعتبرون تحت خط الفقر حيث ينتظرون في بداية كل شهر المساعدات التي تقدم لهم من قبل المنظمات المدنية، والبعض منهم والذين يعتبرون محظوظون جداً وهم من يعملون في تنظيف المخيمات ضمن المشاريع التي تقيمها بعض المنظمات فيها وتعطيهم أجور يومية قليلة (العمل مقابل النقد). أما غير ذلك فتُعد أحوالهم المعيشية صعبة للغاية، ويعانون من قلة فرص العمل من جهة، وتدني الأجور من جهة أخرى؛ حيث يتم استغلالهم من قبل أرباب العمل بأجور لا تتوافق مع الجهود والأعمال التي يقومون بها.

نازحي المدن والقرى (المجتمع المضيف)، فأيّ أوضاعهم تعد جيدة نوعاً ما مقارنة مع نازحي المخيمات. لكنهم أيضاً يعانون من أوضاع معيشية صعبة، حيث لا تقدم المساعدات الإنسانية لهم مقارنة مع المتواجدين ضمن المخيمات. يضطر الكثير منهم العمل في أعمال شاقة وطويلة فقط لتأمين قوت يومهم، بالإضافة إلى المعاناة الشبه يومية في الحصول على مستلزمات الضرورية اليومية، والبعض منهم يعانون من البطالة وقلة أيام العمل في الأسبوع - فئة العمال – كون المنطقة عامة تعاني من أزمة اقتصادية جراء الحرب الدائرة في البلاد منذ عشر سنوات.

العديد منهم فضلوا النزوح إلى المدينة كونهم موظفين لدى الإدارة الذاتية والحكومة السورية، حيث رواتبهم لايزال ساري عندهم، ولكن الراتب يعد ضئيلاً مقارنة مع المستلزمات المعيشية، من مسكن وملبس وغذاء، أن فئة هؤلاء النازحين يعانون من ضغوطات اقتصادية صعبة جراء غلاء الأسعار نتيجة تدهور الليرة السورية مع قيمة العملات الأجنبية، وأيضاً يريدون من الجهات المعنية والمنظمات المدنية أما أن يساهموا في تقديم يد العون لهم، أو أن يتم النظر في زيادة رواتبهم بالليرة السورية التي تنخفض قيمتها يومياً مقارنة مع سعر صرف الدولار يومياً[١٤].

### ثانياً: الصحية (النفسية والجسدية):

نتيجة لظروف الحرب والعمليات العسكرية بين العديد من القوى والفصائل المسلّحة، واستخدام كافة الأسلحة على مختلف أنواعها، حتى تلك المحرّمة دولياً، كالأسلحة الكيماوية والفوسفور الأبيض، وهيمنة الدم على مجمل المشهد السوري، وكثرة حالات الانتهاك والتعذيب والفقد، وصولاً إلى التمثيل بالجثث، كل هذا كان له تبعات كارثية على السوريين عامة والنازحين بشكل خاص، نتيجة تتالي وكثرة الصدمات ومعايشة الوقائع التي زعزعت البنية النفسية والجسدية، والتي أدت بالتالي إلى الكثير من المشاكل الصحية؛ الجسدية والنفسية. وتشير التقارير الدولية، والمسوحات

[١٢] استناداً إلى الآراء التي جرت بين أعضاء المنظمات في جلسات حوارية أجرتها مركز آسو مؤخراً
[١٣] استناداً إلى آراء بعض النازحين ضمن المدن في مقابلات فردية أجرتها مركز آسو معهم.
[١٤] استناداً إلى آراء بعض النازحين ضمن المدن في مقابلات فردية أجرتها مركز آسو معهم.

الميدانية إلى أن حصول النازحين على خدمات الصحة العقلية والنفسية محدودة جداً مقارنةً مع خدمات الصحة الجسدية.

إن الخدمات الصحية المقدمة للنازحين غير كافية على الإطلاق، وذلك لضعف الإمكانيات لدى المنظمات المدنية المختصة في هذا القطاع، فالخدمات المقدمة في المخيمات تعجز عن تلبية احتياجات المرضى، وخاصةً من يعانون من أمراض مزمنة. كما أن قدرة المنظمات على تأهيل البنية التحتية من إصلاح شبكات الصرف وتعبيد الطرقات وعزل المخيمات تعد ضعيفة وخاصة في المخيمات التي أنشأت حديثاً.

المنظمات التي تدعم القطاع الطبي هم منظمة الصحة العالمية وأطباء بلا حدود، فهم بدورهم يدعمون عدداً من المشافي الحكومية والمؤسسات الطبية المحلية في المنطقة ولكن على الرغم من ذلك فإن القدرة الاستيعابية الحالية تتضاءل مقارنة مع أعداد النازحين، علماً أن معظم المنشآت الطبية غير قادرة على الاستجابة للاحتياجات الجراحية المتخصصة للحالات الموجودة، فأن إمكانية تقديم خدمات طبية عالية التكلفة، مثل (عمليات القلب المفتوح وغيرها)، غير متوفرة، وهنا يضطر النازح إلى أن يتدين من أحد ذويه أو أحياناً كثيرة يقف عاجزاً أمام أمره، وهذا الحال ينطبق كثيراً على النازحين الذين هم ضمن المدن والقرى. توفير معدات الوقاية والحماية الشخصية ومستلزماتها للنازحين وللطواقم الطبية العاملة في المنطقة وخاصة ضمن المخيمات ومراكز الإيواء ضعيف.

بالنسبة للخدمات التي تقدمها مؤسسات الصحة النفسية، هنالك نسبة كبيرة من الأطفال النازحين يوجهون تحديات تتعلق بالنمو والقدرات العقلية، وحسب أحد المشاركين أنّه تشير احصائيات المنظمات المعنية بالأمر إلى أن "أكثر المشكلات السريرية شيوعاً وأشدها قوة بين النازحين هي الاضطرابات العاطفية، مثل الاكتئاب، واضطراب الحزن المطول، واضطراب ما بعد الصدمة، وأشكال متعددة من اضطرابات القلق"، ويؤدي نقص العلاج المناسب واستمرار مستويات الضغوط المرتفعة إلى ازدياد أوضاعهم سوءاً وتظل الرعاية الطبية لهؤلاء المصابين باضطرابات عقلية بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين منهم، كون وجود مراكز صحة نفسية مختصة يعد نادراً في المنطقة. المجتمعات المضيفة، أيضاً يعانون كذلك من مشاكل وصدمات نفسية جراء الحرب والتهجير والفقدان والقتل، ولكن يهملون أنفسهم، كونهم لا يدركون حجم ضرر الأمراض النفسية في ظل الظروف الراهنة ومستوى الوعي أيضاً يلعب دوره[١٥].

### ثالثاً: التعليم:

إن الواقع التعليمي لا ينفصل عن سياق الواقع العام السيء للنازحين، حيث ثمة الكثير من المعاناة والصعوبات في هذا القطاع الذي يعتبر لدى الكثيرين من القطاعات الثانوية، إذ أن الأولوية هي للقطاع الإغاثي بالنسبة للمنظمات الإنسانية العاملة في المخيمات والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

فمن الصعب تقدير الوضع التعليمي للنازحين بالنسب والأرقام الدقيقة، في شمال شرقي سوريا مسألة التعليم مرَّ بعدة أشكال ومراحل حيث تعدّدت المناهج التعليمية فيها، مع تعدد القوى العسكرية المسيطرة عليها، وهذا كان السبب الرئيسي من حرمان مئات آلاف الأطفال النازحين ممن هم داخل المخيمات ومراكز الإيواء وحتى المجتمعات المضيفة.

الخدمات التي تقدمها المنظمات المدنية غير كافية ولا نستطيع إدخالها في إطار التعليم الرسمي، كون ذلك يتطلب موارد وأموال طائلة، من كوادر التدريس إلى البنى والهياكل التحتية، لذا يتوجه المنظمات إلى تقديم تعلي مضمن القدرات البسيطة، بحيث لا يبقى المرء أُمياً.

وهذا حال غالبية الأطفال النازحين داخلياً ضمن المدن، إذ تحتاج العملية التعليمية إلى توفير ظروف مادية واجتماعية مناسبة لهم، وهذا الشيء غير متوفر في ظل غياب الدولة وخاصة المنطقة غير مستقرة أمنياً، وفي أي لحظة يمكن أن يساوم عليها ضمن الأطراف المتنازعة[١٦].

---

[١٥] استناداً إلى الآراء التي جرت بين أعضاء المنظمات في جلسات حوارية أجرتها مركز آسو مؤخراً.
[١٦] استناداً إلى آراء بعض المختصين في المجال التعليمي خلال مقابلات فردية أجرتها مركز آسو معهم.

### رابعاً: تحديات أخرى:

يواجه النازحون بعض التحديات الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بموضوع المرأة في ظل الحروب، فهي تحتاج إلى دعم واهتمام خاص من قبل المنظمات المدنية والنسوية بشكل خاص، وذلك بسبب الانتهاكات التي ترتكب بحقها مثل "الخطف والاغتصاب والتمثيل بالجسد وشتى أنواع العنف، وخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي"، التي تحدث بحق النساء في الحروب دوماً من قبل بعض الأطراف المتنازعة والجماعات المتطرفة والعصابات وخاصة في ظل الفوضى الأمنية جراء الهجمات المتتالية على المنطقة بشكل عام.

في مسألة التماسك المجتمعي، وخاصة منطقة شمال شرقي سوريا التي تشكّلُ تداخلاً مجتمعياً متنوعاً بين القوميات والإثنيات والطوائف والديانات، يعاني الكثير من النازحين في المجتمعات المضيفة الكثير من التحديات والصعوبات الاجتماعية المتمثلة بضعف الاندماج، بالإضافة إلى الكثير من الصور السلبية والتوجهات المجتمعية بشأنهم، والتي تؤدي إلى حالة من التفتت والتشتت الاجتماعي وضعف العلاقات فيما بينهم، وإلى بعض حالات التوتر والنزاع، التي تصل أحياناً إلى درجة ممارسة العنف، لذا يتوجب على المنظمات المدنية التوجه بشكل خاص إلى تمكين وتعزيز العلاقات والتفاعلات داخل المجتمع عامة ومن الضروري أيضاً العمل على إحداث قانون قائم على مبدأ المساواة والعدالة المجتمعية، للحفاظ على الاستقرار العام في المنطقة، ولتعزيز روح التشاركية ما بين سكان المنطقة الأصليين والنازحين[١٧].

## ردود الفعل الدولية والمحلية:

دعت مفوضية حقوق الإنسان إلى مساعدة من يطلق عليهم "رعايا الدول الثالثة" ممن يعيشون في مخيمات النزوح المكتظة مثل مخيم الهول ومخيم روج في شمال شرقي سوريا. ودعت دول هؤلاء الرعايا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادتهم لبلدان المنشأ في ضوء القيود الخطيرة على الوصول إلى المساعدات الإنسانية والمخاطر المرتبطة بكوفيد-١٩.

أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عن قلقها البالغ إزاء محنة الآلاف من رعايا الدول الثالثة أي من دول غير سوريا أو جارتها المباشرة العراق، ومعظمهم نساء وأطفال. هؤلاء عالقون في مخيمات النزوح في شمال شرق سوريا، حيث تم نقل الأغلبية إلى تلك المخيمات في عام ٢٠١٩، بعد هزيمة داعش في آخر معاقل التنظيم، دير الزور، وظل آلاف آخرون عالقين في مخيم الهول منذ عام ٢٠١٦.

عندما يعود الناس إلى ديارهم، يمكن للدول أن تمضي قدماً في إجراءات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، والتحقيق، والمحاكمة إذا لزم الأمر. ولدى الكثير من دول المنشأ أنظمة عدالة جنائية قوية قادرة على التحقيق العادل والفعّال ومحاكمة أولئك الذين توجد ضدهم أدلة كافية على السلوك الإجرامي. ينبغي على جميع الدول أن تتحمل مسؤولية مواطنيها وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. إن الكثير من الأفراد داخل المخيمات هم أصلا ضحايا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، إذ تعاني النساء والفتيات والأولاد من العنف الجنسي أو التعرّض للاتجار أو الإجبار على الزواج أو الاستعباد الجنسي والاستغلال من قبل المجموعات التي تصنفها الأمم المتحدة كمجموعات إرهابية. في ظل تفاقم المخاطر مع كوفيد-١٩، والتي حدّت أكثر من قدرة سلطات الموجودة على ضمان الأمن الكافي في المخيمات المكتظة والحد من تأثيرها، هذا يخاطر بأن يكون له تأثير مرتد على جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب في المنطقة[١٨].

---

[١٧] استناداً إلى الآراء التي جرت بين أعضاء المنظمات في جلسات حوارية أجرتها مركز آسو مؤخراً.

[١٨] مفوضية حقوق الإنسان تحث الدول على مساعدة رعاياها العالقين في المخيمات السورية
https://news.un.org/ar/story/2020/06/1056982

حذرت لجنة الإنقاذ الدولية أنه "يفتقر اللاجئون الذين يعيشون في مخيمات مكتظة للغاية إلى الرعاية الصحية الملائمة والمأوى والمياه والصرف الصحي، ما يشكل تحديات كبيرة أمام الجهود المبذولة لحمايتهم من المرض"، وبالتحديد مخيم الهول[19].

الإدارة الذاتية لشمال شرقي سوريا، عبر بيان أصدرته، أن الأوضاع الإنسانية للنازحين من المناطق التي طالها العدوان تزداد سوءاً، موجهةً نداءً عاجلاً لمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ودول الاتحاد الأوربي لتقديم المساعدات الانسانية للنازحين لتجنب تفاقم الأزمة الإنسانية التي سببتها الهجمة التركية الهمجية[20].

اقتصرت الردود المحليّة على مجموعة من البيانات والتصاريح الإعلاميّة، الّتي تم تقديمها للمنظّمات والهيئات الدوليّة، لحثّها على التدخّلِ لتلبية احتياجات النازحين، فيما كانت الحكومة السّورية، وتزال صامتة، إزاء ظروف النازحين في مناطق شمال وشرقي سوريا.

## دور ومسؤولية أطراف النزاع:

من المُهم أن يلتزم أطراف النّزاع والصّراع في سوريا، بإبعاد الحرب عن الأماكن المدنيّة المأهولةِ بالسّكان، وضمان عدم الضّرر بالنازحين؛ كذلك، من المُهم أن تقوم الجماعات العسكرية والسياسية المُختلفة التي تسيطر على سوريا، بتوفير أدنى مقومات الحياة للنّازحين والمُهجّرين، وتأمين الحماية والآمان الكافي للمنظّمات المدنيّة المحليّة والدوليّة، للعمل من أجل تقديم الخدمات الأساسية للنازحين.

## تداعيات النزوح:

إن للنزوح تداعيات عديدة، منها قريبة المدى ومنها بعيدة، تنبثق عنها تغييرات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية. من خلال تحليل الديناميات الراهنة للنزوح في المناطق عادة ينبثق عنها هذه تداعيات، منها على سبيل أولويات الحماية العامة في المنطقة، وبناء الأطر القانونية، لتحسين سوق العمل وإزالة الفساد جراء قدوم المنظمات الدولية. وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال إقامة دورات لبناء القدرات وتبادل الثقافات والعادات مع العلم النازحين، للتأسيس لمجتمع أكثر تماسكاً، وأكثر تقبّلاً، ولتوطيد العلاقة بين المجتمعات المُضيفة والنازحين.

## الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال ما سبق لواقع النزوح في عموم سوريا، وخاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، والتي تشهد نزاعات مستمرة بين الأطراف الدولية المتحاربة على الساحة السورية منذ عشر سنوات، في شمال شرقي سوريا، نستنتج أن النازحين يعانون من شتى أنواع الصعوبات والمأساة اليومية، من الأحوال المعيشية إلى الصحة الجسدية والنفسية ذات المدى البعيد، وهذا بالتأكيد أثر ولا يزال يؤثر بالشكل السلبي على عموم المنطقة من ناحية الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني.

على أساس ذلك، من المتوقّع أن يقوم المجتمع الدوليّ، والمنظّمات الدوليّة ذات الصلة، بدعم قطّاع المخيّمات، وذلك من خلال جملة من التوصيات:

---

[19] New IRC analysis reveals risk that coronavirus transmission rates in Moria, Al Hol and Cox's Bazar refugee camps could outpace those seen on the Diamond Princess cruise ship. https://0i.is/ZL9j

[٢٠] بيان الإدارة الذاتية الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
عين عيسى
15 – 10 – 2019

١- على المجتمع الدولي دعم مشاريع سبل العيش والمشاريع الإنسانية/الإغاثية للمنظمات الدولية والمحلية العاملة في شمال شرقي سوريا، وذلك لتنمية قدرات النازحين على تنمية الذات والاعتماد على أنفسهم عبر توفير مشاريع متوسطة وصغيرة لهم.

٢- العمل والتنسيق بين القوى الفاعلة من أجل إعادة فتح معبر (اليعربية) في شمال وشرقي سوريا، فهناك الملايين من السوريين في تلك المناطق بحاجة الى مساعدات إنسانية.

٣- من المهم أن تعمل الإدارة الذاتيّة على إصدار قوانين تخصّ النازحين، وتحسّن أوضاعهم المعيشية، وتوفّر لهم فرص العمل والحياة خارج المخيّمات.

٤- دعم قطاع التأهيل النفسي والصحي والطبي في المخيمات، وخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة بالأخص في ظل انتشار جائحة فايروس كورونا من قبل المنظمات الدولية والمنظمات المحلية.

٥- إيلاء النازحين في المخيمات العشوائية والمجتمعات المستضيفة اهتماماً ومعاملتهم معاملة النازحين في المخيمات الرسمية.

٦- تعزيز التماسك المجتمعي بين النازحين والمجتمعات المضيفة، والعمل على تغير النظرة السلبية من المجتمع المضيف للنازحين.

٧- دعم المشاريع التعليمية والمطالبة من مؤسسات الأمم المتحدة المعنية تبني التعليم وبناء بنيتها التحتية.

٨- دعم المنظمات الحقوقية وذلك لتوثيق كافة حقوق وثبوتيات النازحين المتضررين جراء التهجير القسري.

٩- زيادة التنسيق وتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني المحلية بهدف توحيد جهودها لتفادي الأزمات المحتملة.

١٠- زيادة التنسيق والتشبيك بين المنظمات الدولية والمحلية في العمل المشترك اتجاه القضايا التي تخص النازحين ومخيمات النزوح.

١١- زيادة حشد التأييد والمناصرة من أجل وضع خطط تضمن سهولة تنقل العمال اللاجئين وحرية الحركة داخل الدولة المضيفة وإلى دول أخرى.

١٢- البحث عن الأطر القانونية والطرق الإقليمية التي توفر الحماية للاجئين، وتعزيز تطوير مساحة الحماية الوطنية والإقليمية التي تحتاج دوما إلى البحث والاستكشاف بشكل مستمر.

## المراجع


١- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيئة العمل.

https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278bc.html

٢- الأمم المتحدة: هناك حاجة إلى ٨,٥ مليار دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في سوريا ودعم اللاجئين في المنطقة

https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050791

٣- وفاة ثمانية أطفال في مخيم الهول في شمال شرق سوريا في أقل من أسبوع

https://uni.cf/3mUEDPg

٤- الآراء الواردة في الجلسات الّتي أجريت من قبل مركز آسو.

٥- مفوضية حقوق الإنسان تحث الدول على مساعدة رعاياها العالقين في المخيمات السورية

https://news.un.org/ar/story/2020/06/1056982

٦- سوريا: آلاف النازحين محتجزون في مخيمات

https://www.hrw.org/ar/news/2018/08/01/320721

٧- شمال شرق سوريا: الملايين يواجهون نقص المياه والخدمات الصحية المعطلة.

https://bit.ly/3puDlMn

٨- مفوضية حقوق الإنسان تحث الدول على مساعدة رعاياها العالقين في المخيمات السورية

https://news.un.org/ar/story/2020/06/1056982

٩- بيان الإدارة الذاتية الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا عين عيسى 2019 – 10 – 15

١٠- New IRC analysis reveals risk that coronavirus transmission rates in Moria, Al Hol and Cox's Bazar refugee camps could outpace those seen on the Diamond Princess cruise ship.

https://www.rescue.org/press-release/new-irc-analysis-reveals-risk-coronavirus-transmission-rates-moria-al-hol-and-coxs

# واقع النزوح في شمال شرقي سوريا

CONSULTANCY & STRATEGIC STUDIES
www.asocenter.org
info@asocenter.org
(+964) 751-4413372